

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تكميل مواجهتنا لأدلة الوحدة البهبهاني

لقد استوجبَ الوحدة البهبهاني الترتيب في الجهل ثم أجبنا عن بعضها، وفي هذه الجلسة سنستكملُ اعترافاتنا عليه:

- و سادساً قد نطقَ قائلاً: «بل قد يُقال (إسقاط الحرج) بعد شمول دليل الحرج له (للترتيب) أصلًا، إذ المراد نفيه (الحرج) في الدين لا ما (الترتيب) يُوجِّهُ العقلُ عند الاشتباه للمقدمة (العلمية)، و حيث إنّ لزوم التكرار حكمٌ عقليٌ فلا يتصرفُ الدليلُ النَّقليُّ في الأحكام العقلية».»

و نجبيه بأنّ هناك ملازمةً بينَ حرجيَّة المقدمة - عقلاً - مع حرجيَّة ذي المقدمة بحيث لو أصبحت المقدمة حرجيَّة لسرى الحرج إلى ذي المقدمة أيضاً، و تطبيقاً على مسألتنا يُعدُّ التكرار - المقدمة - حرجيَّاً وبالتالي سُيُصَابُ الترتيب - ذو المقدمة - بالحرج أيضاً.

أجل، إنما نُفَرِّجُ بأنَّ الشَّارعَ لا يَتَدَخَّلُ و لا يُغَيِّرُ الْحَكْمَ الْعُقْلَيَّ الْاسْتَقْلَالِيَّ وَ الْحَكْمَ الْعُقْلَيَّ - بِأَنَّهُ مَالٌ - إِلَّا أَنَّ بِإِمْكَانِهِ أَنْ يُحْرِمَ آثارَ ذلك العمل و يَمْنَعَ شرعاً عن ترتيب الآثار [1] وبالتالي لو اتفق العقلاء على مالية شيءٍ محدد [2] فلا يتأتُّ للشَّارعُ أنْ يَعْدِمَ ماليَّته موضوعاً - خلافاً للشيخ الأعظم حيث قد قسمَ المالَ بِأَنَّه إِمَّا شرعيٌّ وَ إِمَّا عقلائيٌّ - بل يَحُقُّ للشَّارعُ أنْ يُحْدِدَ الآثارَ المتَّرتبَةَ عليه.

1. و سابعاً قد زعمَ المستدل - لوجوب الترتيب - أنَّ النسبة عموماً من وجيه، فصرَّحَ قائلاً: «و إنْ كانَ بَيْنَهُمَا (الترتيب و لاحرج) هنا تعارضُ العموم من وجيه، (فهناك ترتيب بلا حرج وهناك حرج بلا تكرر و ترتيب ولكن في مادة الاجتماع سيتساقطان) لأقلية أفراده (الترتيب) منه (الحرج ولها سُيُقَدِّمُ إطلاقُ أدلة الترتيب الكثيرة على دليل الحرج).»

بينما قد نَهَلَ عن أنَّ دليلاً لا حرج "يُعدَّ حاكماً على أدلة الترتيب، و في نطاقِ الحكومةِ و المؤرود لا يُلاحظُ الفقيهُ نوعية النسبة بينَ الدليلينِ إطلاقاً إذ لا يتحققُ أيُّ تعارضٍ كي تُراقبَ النسبة، أَجل في التعارضِ المستقرِّ سيَتَوَجَّهُ الفقيهُ إلى نمطِ النسبة.

وفي الختام، إنَّ وجْهَ نظرِنا النَّهائِيَّ هو الاحتياط الاستحباطي وفقاً للرياض - وخلافاً للجواهر حيث قد تَرَدَّ ثُمَّ احتاطَ وجوبياً و خلافاً للوحدة البهبهاني أيضاً حيث صرَّحَ بِأَنَّ المسألةَ لا تخلو من إشكالٍ - نظراً:

1. للإجاباتِ السالفةِ.

2. و لأصلَّةِ عدم الشرطية - الترتيب - لدى الجهل.[3]

3. و للأدلةِ النَّاصِحةِ بِأَنَّ الشَّرِيعَةَ سَهْلَةٌ وَ سَمْحَةٌ.

طريقة محاسبة الترتيب في صورة الجهل

و عقِيبَ ما سجَّلنا استحباب الترتيب للجاهل، فيجدر بنا أن نتطرق إلى الأساليب المختلفة التي قد طرحتها الأعلامُ في محاسبة الترتيب بين الفوائد، فإنَّ صاحبَ الجوهر قد ابتدأ قائلاً:

1. حساب الاحتمالات بطريق محاسبة "فاكتوريل" الشهير في علم الهندسة و هو (الترتيب) يحصل كما عن غاية المراد و المحقق الثاني بأن يزيد على الاحتمالات صلاة واحدة، فمن فاته الظهران زاد صلاة (لأنه لا يعلم التقدُّم) فصلٍ ظهراً بين عصرين أو بالعكس، إذ المحتمل فيه اثنانٍ فيُزاد صلاة، لكن قيل: إنَّ فيه زيادة تكليفٍ لو كانت الفرائض الفائتة أربعة[4] مثلاً، فإنَّ الاحتمالات فيه أربعة وعشرون (إذ نضربُ الأربع الفائتَ في 3 فيُنتَجُ 12 فائتاً ثمَّ نضربُ 12 في 2 فيُنتَجُ 24 احتمالاً) فينبغي فيه صلاة (فيُنتَجُ) خمس وعشرين (بأنَّ نَجَمَعَ 24 مع 1 ليصيَّرَ 25) أو كانت (الفوائد) خمسة فإنَّ الاحتمالات فيه مائة وعشرون (بأنَّ نضربُ الخمسة الفائتَ في 4 ليُنتَجَ 20 ثمَّ نضربُ 20 في 3 ليُنتَجَ 60 ثمَّ نضربُ 60 في 2 فيُنتَجُ 120) فينبغي أن يُصلَّى مائة و إحدى وعشرين (بأنَّ نَجَمَعَ 120 مع 1)

و فيه (هذا الحساب) نظرٌ، لعدم إرادته (الشارع) الاحتمالات العقلية الحاصلة من الضرب قطعاً.

2. (الأسلوب الثاني) لكن على كل حال الأولى ارتكابُ طريق آخر ذكره غير واحد من الأصحاب أخصَّ من هذا وأسهل، يحصل به الترتيب أيضاً و إن توافق معه (التصوير الأول) في بعض الصُّور، و هو بأنَّ يُصلَّى من فاته ظهران من يومين ظهراً بين عصرين أو بالعكس، لحصول الترتيب بينهما على تقدير سبق كل واحدة، و لو جامعَهما مغربٌ من (يوم) ثالث صلَّى الثلاث (الظهر و العصر و المغرب) قبل المغرب و بعدها (فمع صلاة المغرب أيضاً سيُصبحُ الناتجُ 7 صلواتٍ) أو (جامعها) عشاءً معها (الثلاثة الماضية) فعلَ السبَّعَ قبلها (العشاء) و بعدها، (فمع العشاء أيضاً سيُصيَّرُ الناتجُ 15 صلواتٍ، بينما على حساب الاحتمالات قد أنتَجَ 25 صلاةً) أو (جامعها) صبحٌ معها (الأربعة الماضية) فعلَ الخمس عشرة قبلها (الصبح) و بعدها (فيُنتَجُ 31 صلاةً مع الصبح بينما حسبَ حساب الاحتمالات قد أنتَجَ 121 صلاةً) و هكذا...

و الضوابط تكريرها على وجه يحصل الترتيب على جميع الاحتمالات، وهي اثنان في الأول، و ست في الثاني، و أربعة وعشرون في الثالث، و مائة وعشرون في الرابع حاصلة من ضرب ما اجتمع سابقاً في عدد الفرائض المطلوبة، فحينئذ لو أضيف إليها سادسة صارت الاحتمالات سبع مائة وعشرين، و صحته فيها من ثلاثة وستين فريضة بفعل الإحدى وثلاثين قبلها و بعدها، و لو أضيف إليها سادسة صارت الاحتمالات خمسة آلاف وأربعين، و تصح من مائة وسبعين وعشرين فريضة، و لو أضيف إليها ثمانية صارت الاحتمالات أربعين ألفاً وثلاثمائة وعشرين، و يصح من مائتين وخمس وخمسين فريضة.

نعم قد يقال بأنَّ الفريضة الزائدة على الخمس لا تكون إلا إحدى الخمس، و ترتيبها على مثلها لا يبلغ في زيادة الاحتمالات إلى هذا المقدار، ضرورة عدم توقف الترتيب بينها وبين مماثلاتها من الفريضة على تكرار، و لذا لو كانت الفوائد المتعددة من نوع واحد كعشاءات متعددة مثلاً لم يجب تكرير في تحصيل الترتيب بينها، و توضيح ذلك بأنَّ يقال: إنَّ الفائت إذا كان ظهرين و عصراً فالاحتمالات ثلاثة، و إذا أضيف إليها مغرب صارت اثنى عشر حاصلة من ضرب الثلاثة في الأربع، و إذا أضيف إليها العشاء صارت ستين، و إذا أضيف صبح صارت ثلاثمائة وستين، اللهم إلا أن يراد مطلق الاحتمال و إن لم يكن له مدخلية في الترتيب، لكن دعوى أن صحتها على هذا الطريق من ثلاثة وستين فريضة لا تخلو من نظر، و ذلك لأنَّ صحته في الأول من خمس هي ظهران قبلهما عصر، و بعدهما عصر، و بينهما عصر، فلو أضيف إليها مغرب كانت من إحدى عشرة، فلو أضيف إليها عشاء كانت من ثلاثة وعشرين، فلو أضيف إليها صبح و هو السادس كانت من سبع وأربعين، و احتمال إرادة نحو صلاة الكسوف من الفريضة السادسة لا اليومية بناء على مراعاة الترتيب بينها و بين الفوائد، أو المختلفة بالقصر.«[5]

و أمَّا الطريقة الثالثة فقد أبدعها صاحب المدارك قائلاً:

«و يمكن حصول الترتيب بوجه أقصر مما ذكر وأسهل، وهو أن يصلـي الفوائـت المذكورة بأي ترتـيب أراد، و يـكررـها كذلك ناقصـة عن عـدد آحاد تلك الصـلوات بواحدـة، ثم يـختـم بما بدأ به (بأن يـختـم بالظـهر)»:

1. فيصلـي في الفرض الأول (الفـائـت ظـهـران) الظـهر و العـصر ثـم الظـهر أو بالعـكس.
2. وفي الثاني (الفـائـت ثلاثة فيـصلـي) الظـهر و العـصر ثـم المـغـرب، ثم يـكررـه (الظـهر و العـصر و المـغـرب) مـرة أخرى، ثم يـصلـي الظـهر (فـقط، في النـهاية) و في هـذين لا فـرق بـین الضـابـطـين من حيث العـدـد.
3. وفي الثالث (الفـائـت أربعـة) يـصلـي الظـهر ثـم العـصر ثـم المـغـرب ثـم العـشـاء و يـكررـه ثـلـاث مـرات، ثم يـصلـي الظـهر، فيـحصل التـرتـيب بـثلاثـة عشرـة فـريـضـة (بـخـلاف الفـرض السـابـق الذـي صـار 15 و بـخـلاف حـساب الـاحـتمـالـات الذـي أنتـج 25).
4. وفي الرابع (الفـائـت خـمـسـة) يـصلـي أربعـة أيام متـوالـية، ثم يـختـم بـالصـبـح. و لا يـتعـين في هذا الضـابـط تـرتـيب مـخـصـوص.»[6]

[1] نظير نفي آثار قطع القطاع.

[2] كالخمر والخنزير و...

[3] ولـهـذا قد أـسلـفـنا بـيـانـاتـ الجوـاهـرـ فيـ هـذاـ الحـقـلـ قـائـلاً: «ـنـعـمـ قدـ يـقالـ بـسـقوـطـ التـرـتـيبـ عـندـ الجـهـلـ (أـوـ النـسـيـانـ)ـ بـهـ كـمـاـ فـيـ الـأـلـفـيـةـ وـ شـرـحـهاـ لـمـحـقـقـ الثـانـيـ وـ الـلـمـعـةـ وـ الـرـوـضـةـ وـ الـمـدارـكـ وـ الـذـخـيرـةـ وـ الـكـفـاـيـةـ وـ الـمـفـاتـيـحـ وـ عـنـ الإـيـضـاحـ وـ غـيـرـهـ،ـ بـلـ فـيـ الـرـيـاضـ نـسـبـتـهـ إـلـىـ الـأـكـثـرـ،ـ كـمـاـ عـنـ مـوـضـعـ مـنـ كـشـفـ الـالـتـبـاسـ إـلـىـ الـظـاهـرـ مـنـ الـمـذـهـبـ لـلـأـصـلـ السـالـمـ عـنـ مـعـارـضـةـ الـأـدـلـةـ السـابـقـةـ الـظـاهـرـةـ فـيـ غـيـرـهـ (ـالـجـهـلـ)ـ».

[4] الصـحـيـحـ نـحوـيـاً: أـرـبعـاً،ـ إـذـ المـعـدـودـ مـؤـنـثـ:ـ فـريـضـةـ فـائـتـةـ.

[5] صـاحـبـ جـواـهـرـ مـحمدـ حـسـنـ بـنـ باـقـرـ.ـ جـواـهـرـ الـكـلامـ (ـطـ.ـ الـقـديـمةـ).ـ صـ26ـ بـيـرـوـتـ –ـ لـبـنـانـ:ـ دـارـ إـحـيـاءـ التـرـاثـ الـعـرـبـيـ.

[6] مـدارـكـ الـأـحـكـامـ فـيـ شـرـائـعـ الـإـسـلـامـ.ـ 4ـ Volـ.ـ 13ـ.ـ صـ26ـ بـيـرـوـتـ –ـ لـبـنـانـ:ـ دـارـ إـحـيـاءـ التـرـاثـ.